السودان

إعداد: عبدالمنعم عثمان

القوات الحكومية السودانية خسرت عددا هائلا من الجنود في كمين بدارفور

وصل الى العاصمة الفرنسية فجر الخميس الماضي وفد هيئة قيادة الجبهة الثورية والذي ضم السادة مالك عقار اير وعبدالواحد محمد احمد النور ومني اركو مناوي ونصرالدين الهادي وياسر عرمان والتوم هجو.

والغرض من الزيارة هو تبصير المجتمع الدولي والمنظمات العاملة في مجالات حقوق الانسان بمايجري في السودان من انتهاكات مستمرة شملت كل مناطق السودان ولم تنجو حتى العاصمة السودانية الخرطوم والتي شهدت اغتيال قوات الامن لعدد من المتظاهرين خلال شهر سبتمبر الماضي حيث فاق عددهم المئات.

كذلك يسعى الوفد لتوضيح موقف الحكومة السودانية والرافض لتدفق الاغاثات تجاه المتضررين، وان الحكومة زادت على مخازيها عندما رفضت تقديم التحصينات الطبية اللازمة للاطفال.

وقد أوضح الاستاذ التوم هجو ان وفدهم سيقوم بجولات ستشمل كل من النرويج وفرنسا وسويسرا وهولندا وفنلندا وسيختم الوفد زيارته بالعاصمة البريطانية وأنهم خلال هذه الجولات سيلتقون بالجاليات السودانيه من خلال الندوات واللقاءات التي ستتم بهم وشرح مايجري داخل السودان.

جدير بالذكر أن هذه واحدة من أهم الجولات التي تقوم بها هيئة قيادة الجبهة الثورية وهي بكامل طاقمها والتي تعتبر بمثابة حدث هام ينتظر الشعب السوداني نتائجة في القريب العاجل.

ياسر عرمان

ميدانيا قتل «عشرات» الجنود السودانيين في كمين نصبه متمردون في اقليم دارفور في غرب البلاد، بحسب ما افاد مصدر اقليمي يوم الخميس الماضي.

الصوارمي خالد

وقال محلل لوكالة فرانس برس طالبا عدم ذكر اسمه ان القوات الحكومية خسرت عددا «هائلا» من الجنود «بالعشرات»، في حين لم تعرف الحصيلة الدقيقة للقتلى. واضاف ان المتمردين خسروا بدورهم مقاتلين ولكن باعداد اقل من خسائر الجيش.

واكد كلا الطرفين، حركة تحرير السودان- جناح مني ميناوي والقوات الحكومية، اندلاع معارك بينهما الاحد على بعد 50 كلم جنوب غرب مدينة الفاشر عاصمة ولاية شمال دارفور. وقال عبد الله مرسال المتحدث باسم المتمردين «لقد قتلنا 200 جندي من قوات النظام». واضاف ان المتمردين غنموا ايضا حوالى 20 عربة عسكرية خلال هذه المعارك.

بالمقابل نفى الجيش هذه الحصيلة، مؤكدا على لسان الناطق باسمه العقيد الصوارمي خالد سعد ان المتمردين حاولوا الاستيلاء على قافلة عسكرية بنصبهم كمينا لها الا ان «اننا افشلنا محاولتهم والقافلة اكملت طريقها»، مضيفا ان لا معلومات لديه عن عدد الضحايا.

وفي الفترة الاخيرة اصبح سقوط قتلى بالعشرات مقتصرا على المواجهات بين الفصائل المتمردة المنتمية الى قبائل متعددة في الاقليم اكثر منها في المواجهات بين المتمردين والجيش.

وتدور غالبية النزاعات القبلية في دارفور بسبب خلافات على الاراضي والمياه بشكل اساسي.

ومنذ عشر سنوات يشن متمردون حركة تمرد مسلحة في دارفور ضد القوات الحكومية وميليشيا الجنجويد العربية الداعمة لها، رفضا لما يعتبرونه هيمنة على ثروات الاقليم الواقع في غرب السودان.

برلمان الخرطوم : المواطن في حالة يرثى لها بسبب ضيق العيش وارتفاع الأسعار

رسم نواب المجلس التشريعي لولاية الخرطوم صورة قاتمة لأوضاع مواطني الولاية المعيشية جراء الإجراءات الاقتصادية التي فرضتها الحكومة مؤخراً، وانتقدوا بشدة تعامل حكومة الولاية مع الازمة، ودمغوها بالفشل في رقابة الأسواق والحد من فوضى الأسعار، وأشاروا الي ان انبوبة الغاز تباع بـ «35» جنيها، في حين أن الحكومة حددت سعرها بـ25 جنيها.

ووصفت النائبة سلوى محمد، حالة مواطن الولاية بأنها « يرثى لها بسبب ضيق العيش وارتفاع الاسعار» ، في السياق وصف النائب عبدالملك البربر خطاب والي الخرطوم الذي تداوله المجلس يوم «الخميس الماضي» بـ «الضعيف والتقليدي من الناحية الموضوعية»، مشيراً الى انه قد غابت عنه الكثير من جوانب الاصلاحية ، وقال ان الولاية اصبحت تتعامل وفقاً لسياسة ادارة الأزمات، واضاف :«عندما تحدث ازمة يهرع إليها الجميع وبعد ها يعود كل شي كما كان».

من جانبه حذر النائب الفريق عثمان بلية من حالة انفلات الامن في بعض محليات الولاية ، مشيرا الي انتشار عصابات النقرز في محلية بحري بشكل كبير وارتكابها كثير من جرائم النهب والسلب والقتل في منطقة شمبات ، وانتقد بلية تعامل الاجهز الامنية مع الاحداث التي اعقبت قرار رفع الدعم عن المحروقات .

السودان: معدل التضخم يسجل أرتفاعاً في أكتوبر المنصرم

ارتفع معدل التضخم في شهر اكتوبر الماضي 2013م وسجل 40.3 في المئة مقابل 29.4 في المئة في سبتمبر الماضي وقد اشارت مذ كرة الجهاز المركزي للإحصاء للتضخم لشهر اكتوبر ان الرقم القياسي لاسعار السلع الاستهلاكيه والخدمية لشهر اكتوبر سجل اكبر معدل تغير شهري خلال هذا العام 8.6 في المئة وقد اوضحت المذكره ان متوسط الرقم القياسي خلال اكتوبر بلغ 358.5 مقارنه مع 330.2 لشهر سبتمبر وعزت المذكرة ان ذلك يعود لارتفاع جميع مكونات الاسعار السلعية .

رقابة إلكترونية على سيارات المغتربين

شرع جهاز تنظيم شؤون السودانيين بالخارج وهيئة الجمارك السودانية في وضع ترتيبات مشروع الرقابة الالكترونية للاجراءات الجمركية للمغتربين، فيما يتعلق باجراءات السيارات.

وقال د. كرار التهامي الأمين العام لجهاز المغتربين لدى لقائه بمكتبه وفد هيئة الجمارك السودانية بقيادة اللواء شرطة عبدالحفيظ صالح علي نائب المدير العام للهيئة ان الغرض من المشروع هو وضع العلاج الناجح والقانوني لحالات التزوير في أوراق السيارات التي يستوردها المغتربين من الخارج في حال عودتهم النهائية، كما يسد الثغرات أمام«السماسرة» ويتيح فرصة انسياب الإجراءات المتعلقة بهذا الغرض بسهولة ويسر دون أي عوائق في حال اكتمال الأوراق الثبوتية وصحتها، ودعا التهامي إلى دراسة المشروع وفق رؤية مشتركة لمعالجة الأمر لمصلحة الوطن أولا، ثم مصلحة السودانية بالخارج.

إلى ذلك، ابان سعادة اللواء عبدالحفيظ أهمية المشروع والجوانب الفنية المتعلقة به وبرمجة الأوراق المطلوبة الكترونيا داخل الشبكة، والمتمثلة في الرقم الوطني للمستفيد وشهادة البراءة التي تفيد بأن العربة مستخدمة لصالح المستفيد شخصيا والتي يتم استخراجها من سلطات الدولة التي يقيم بها المغترب وشهادة إلى من يهمهم الأمر «الجمارك، جهاز المغتربين» وشهادة التسفير معتمدة وموثقة من وزارة الخارجية أو السفارة السودانية لدى دولة الاغتراب مبينا أن هذه الخطوات تثبت الحق الكامل للمغترب وبصورة قانونية صحيحة .

هذا وقد أكد الجانبان حرصهما الكامل على انفاذ المشروع بالصورة الكاملة والعاجلة التي تثبت حقوق المستفيدين من السودانيين بالخارج وسلامة إجراءاتهم.

عثمان: التغيير الوزاري خلال أسبوعين والحصة الأكبر فيه ستطال وزراء « الوطني»

قال علي عثمان محمد طه، النائب الأول لرئيس الجمهورية، إن التحرّيات والتحقيقات في مقتل المتظاهرين وتخريب الممتلكات الخاصّة والعامة في أحداث سبتمبر الماضي ستفضي إلى تقديم «50» متهما إلى المحاكمة. وأكد طه في برنامج «بلا حدود» بثته فضائية الجزيرة يوم«الأربعاء الماضي» أن قمع أحداث سبتمبر ليس مُفرطا، سيما وأن مجموعات المتظاهرين تعمدت تخريب الممتلكات الخاصة والعامة، وأن الدولة واجبها حماية الممتلكات، وصون أرواح المواطنين، ونوّه إلى أن المواطن السوداني عزيز ومصدر لشرعية الحكومة، ولن تمنعه من إبداء رأيه، وفقا للإجراءات القانونية، وأكد النائب الأول أن السودان يواجه تحدّيات كبيرة تتمثل في رغبة أهله في تطوير أحوالهم نحو الأفضل والأحسن، لكنه كشف عن مُهددات مفروضة تتمثل في التآمر للحيلولة دون نهوضه، وأشار طه إلى أن التغيير الوزاري بلغ مداه النهائي على مستوى الجهازين السياسي والحكومي، وستظهر نتائجه خلال أسبوعين، موضحا أن الحصة الأكبر في التعديل الوزاري ستطال وزراء المؤتمر الوطني، ونوّه إلى نية حزبه إشراك أكبر عدد من القوى السياسية في التشكيل الحكومي الجديد. واعتبر طه جهد الإصلاحيين مجرد مذكرات احتجاجية دعت إلى إلغاء الإجراءات التي اتخذتها الحكومة دون أن تقدم بدائل، موضحا أن أصحاب المذكرة كان عليهم تقديمها من داخل مؤسسات الحزب، لافتا إلى أن إجراءات محاسبتهم تمت بموجب إجراءات ولوائح الحزب الداخلية.

أزمة جبال النوبة تتفاقم وقد تطلب حق « تقرير المصير»

تتجه الأزمة في منطقة جبال النوبة «ولاية جنوب كردفان» المضطربة في السودان المتاخمة لدولة جنوب السودان إلى مزيد من التعقيد، مع اقتراب فصل الصيف الذي تتصاعد فيه المواجهات العسكرية بين القوات الحكومية ومتمردي «الحركة الشعبية – الشمال».

ويتوقع في حال عدم تسوية الأزمة سياسيا أن تصل القضية إلى التدويل وصدور قرارات دولية في شانها، قد تصل إلى حد فرض حظر طيران في تلك المنطقة.

وحذر نخب «جنوب كردفان» المحسوبين على حزب المؤتمر الوطني الحاكم، من أن يطالب سكان المنطقة التي أسموها «الجنوب الجديد للسودان» بحق تقرير المصير أسوة بجنوب إلسودان الذي انفصل عن دولة السودان بعد استفتاء نظم في عام 2011، وبات دولة مستقلة.

واندلعت الحرب في ولاية جنوب كردفان منذ «يونيو» 2011، عقب فترة سلام لم تدم اكثر من ست سنوات منذ توقيع اتفاق السلام بين السودان والجنوب في عام 2005.

وفشلت جولتا تفاوض بين الحكومة والمتمردين برعاية الاتحاد الأفريقي في وقف الحرب، كما لم يؤدي قرار مجلس الأمن رقم 2046 الصادر في أيار «مايو» 2012، إلى اتفاق الطرفين «الحكومة والحركة الشعبية– الشمال» بسبب غياب الثقة وتعارض المواقف.

وباتت قضية جبال النوبة تهدد بتعطيل اتفاقات التعاون بين السودان وجنوب السودان وإعادتها إلى مرحلة التوتر والقطيعة، إذ تعتقد الخرطوم أن حاملي السلاح من المتمردين لا يزالون يرتبطون بجيش جنوب السودان الذي كانوا جزءا منه في فترة الحرب الأهلية، كما أن هؤلاء لا يمكنهم الاستمرار في العمل إذا لم يجدوا دعماً وإيواءً من جانب دولة الجنوب.

جبال النوبة قنبلة موقوتة قد تنفجر في اي لحظة

وكان التمرد بدأ في جنوب كردفان في منتصف ثمانينات القرن الماضي، بتأسيس يوسف كوة مكي تنظيماً سرياً كان بمثابة نواة لتنظيم الحركة الشعبية في جبال النوبة.

وتحول التمرد سريعاً إلى نزاع عسكري يدخل في إطار الصراع بين الخرطوم ومناطق الأطراف حول اقتسام السلطة والثروة، وتبناه زعيم التمرد في جنوب السودان في حينه جون قرنق. وارتبطت من ذلك الوقت قضية جبال النوبة بقضية الجنوب.

من جهة أخرى، تعددت وتشعبت أسباب الصراع المسلح في جبال النوبة، ففي حين عزاها بعض أبناء الجبال إلى تخصيص أراض زراعية لمستثمرين من خارج المنطقة والتمييز بين السكان على أساس عرقي، اعتبره زعيم التمرد في المنطقة حينها يوسف كوة صراعا عرقيا يهدف لإحداث تغيير ديموغرافي، الأمر الذي أدى إلى تحالف بين الجنوب وجبال النوبة لحماية العنصر الأفريقي من التمدد العربي الكبير الذي رعته الحكومات المتعاقبة في الخرطوم.

وانفجر التمرد الأخير المستمر في جبال النوبة منذ عام 2011 بسبب التنافس الحاد بين حزب المؤتمر الوطني الحاكم وحزب «الحركة الشعبية –الشمال». وانهار اتفاق السلام عقب إعلان نتيجة الانتخابات بفوز مرشح الحزب الحاكم أحمد هارون بمنصب حاكم الولاية على مرشح الحركة عبدالعزيز الحلو الذي وصفها بـ «المزورة» ورفض الاعتراف بها. وتطور الأمر إلى النزاع المسلح وتفاقمت الأوضاع الأمنية في المنطقة.

وفشلت جهود السلام لغياب الثقة بين الأطراف السودانية وعدم تنفيذ بروتوكول السلام الخاص بالمنطقة، ورفض الحزب الحاكم اتفاقاً وقعه نائب رئيس الحزب نافع علي نافع مع المتمردين في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا.

كما أدى إنشاء تحالف متمردي «الجبهة الثورية السودانية» التي تتألف من «الحركة الشعبية– شمال» والحركات المسلحة الرئيسية في دارفور إلى ربط قضية جبال النوبة بالنزاع المسلح في دارفور، والصراع السياسي على السلطة في الخرطوم.

وفشلت آخر جولة محادثات بين الحكومة والمتمردين في «الحركة الشعبية– الشمال» بسبب طرح المتمردين مشكلات جبال النوبة والنيل الأزرق وقضايا الهامش ودارفور، بينما تمسكت الحكومة بحل المشكلة وفق قرار مجلس الأمن رقم 2046 الذي حدد كيفية معالجة النزاع المحلي. يُذكر أن تفاقم الأوضاع الأمنية والإنسانية قد يستدعي تدخلا دوليا سيمهد إلى حكم ذاتي وربما إلى إجراء استفتاء لتقرير مصير منطقة جبال النوبة الملتهبة.

القوات الدولية تطلق النار على مجموعة من دينكا انقوك

استخدمت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في منطقة «أبيي» الذخيرة الحية، في مواجهة حشود من قبيلة دينكا نقوك لدى زيارة وفد مجلس السلم والأمن الإفريقي لأبيي المتنازع عليها بين دولتي السودان، وتم نقل الوفد لمقر رئاسة اليونسف بالمنطقة، في وقت طالب فيه الدينكا الاتحاد الإفريقي الاعتراف بالاستفتاء الذي أجروه مؤخرا في المنطقة.

الجدير بالذكر أن الحادث وقع في اليوم الأول لزيارة وفد مجلس السلم والأمن الإفريقي لدينكا نقوك قبل توجهه لمناطق قبيلة المسيرية لمقابلة القيادات والإدارات الأهلية واللجان الشعبية يوم الأربعاء الماضي.

وأكد رئيس وفد مجلس السلم والأمن الإفريقي، سيميو اويونو، لدى لقائه الإدارة الأهلية لدينكا نقوك بمنطقة أبيي، ان قضية أبيي الآن بيد الرئيسين البشير وسلفاكير. وأكد أن علاقة البلدين تسهم في حل القضية.

من جانبهم، طالب ممثلو الدينكا الاتحاد الإفريقي بالاعتراف بنتيجة استفتاء الدينكا، مؤكدين حرصهم على السلام والدفاع عن حدودهم وكانت قبيلة دينكا انقوك أجرت استفتاء أحاديا في المنطقة المتنازع عليها الأسبوع الماضي، كانت نتيجته تصويت 99.9 في المئة لصالح ضم أبيي إلى دولة جنوب السودان، فيما هدد مسؤولون سودانيون بإجراء استفتاء موازٍ لإثبات أن المنطقة تتبع للسودان، لكن الاتحاد الإفريقي رفض الاعتراف بأي استفتاء من جانب واحد.

وفي السياق اعربت قطاعات واسعة من مواطني نقوك بمنطقة أبيي المتنازعة عليها السودان ودولة جنوب السودان عن استيائهم لتصريحات رئيس وفد مجلس الأمن والسلم الافريقي الزائر بأبيي،وذلك بعد إجتماع الوفد مع سلاطين وعشائر دينكا نقوك التسع بالاضافة الى منظمات المجتمع المدني ،حيث تم تسليم الوفد نتائج الإستفتاء الذي جرى الاسبوع المنصرم مطالبين الوفد بالإعتراف بنتائج الإستفتاء ،إلا ان رئيس الوفد قال بأن قضية أبيي بيد رئيسي البلدين مما زاد من غضب عشائر نقوك ،واكد شاهد عيان لـ «الميدان» بأن الأوضاع كادت أن تخرج من السيطرة ، لولا تهدئة الموقف من قبل قيادات نقوك وعلى رأسهم دينق ألور،بعدها تدخلت قوات اليونسفا لحماية الوفد ،واشار إلي ان الإجتماعات تواصلت بعد ذلك دونما تلبية لطموحات عشائر نقوك، وأعلن عدد كبير من جماهير نقوك رفض تصريحات رئيس الوفد الافريقي تماما. وقالت آن اوير وهي من التجمع النسوي بأبيي والتي قدمت من العاصمة اليوغندية كمبالا عشية الإستفتاء ان دينكا نقوك أعلنوا عن مصيرهم ولا تعنيهم تصريحات الوفد ،واضافت بأنهم يتطلعون لمرحلة مابعد الإستفتاء، ومن المنتظر ان يواصل الوفد زيارته ليجتمع بقيادات قبيلة المسيرية التي تنازع قبيلة نقوك على منطقة أبيي .

أدلة دامغة على تورط شخصيات نافذة في قتل المتظاهرين

تقدم ضابط متقاعد بالقوات المسلحة بتقرير الى رئيس المجلس الوطني الأسبوع الماضي يحتوي أدلة دامغة على تورط شخصيات نافذة بالحكومة في قتل المتظاهرين .

وقال متداخل في صفحة «السائحون» على الفيس بوك ان الضابط المتقاعد الذي لم يفصح عن هويته تقدم بتقرير لاحمد ابراهيم الطاهر من ثلاث صفحات يشير فيه لاشراف العقيد امن اسامة مختار والهادي مصطفى مدير مكتب نافع علي نافع والفريق طه عثمان مدير مكتب عمر البشير على استجلاب مجموعات من الجنجويد شاركت في قتل المتظاهرين في انتفاضة سبتمبر.

وفي سياق متصل كشفت أسر شهداء احتجاجات سبتمبر الماضي عن تصعيد قضية مقتل الشهداء، وذلك من خلال تنظيم اعتصامات ومواقف احتجاجية بالساحات العامة والميادين ومقار وزارات العدل والداخلية ومفوضية حقوق الانسان والمجلس الوطني، في وقت أكدت فيه الهيئة السودانية للدفاع عن الحقوق والحريات جاهزيتها لتولي القضية عبر كافة مراحل التقاضي حتي ينال القتلة عقابهم الرادع.

خالد يطالب المهدي والميرغني والترابي بالنزول للمعاش السياسي

طالب رئيس حزب التحالف الوطني السوداني ومرشح الحزب في انتخابات الرئاسة السابقة العميد متقاعد عبد العزيز خالد كلا من الإمام الصادق المهدي ومحمد عثمان الميرغني ود.حسن الترابي بالنزول للمعاش السياسي. وقال خالد في حوار اجراه معه موقع «التيلين» «لقد بلغوا العقد الثامن من عمرهم، هذا يكفي، عليهم أن يعطوا الأجيال اللاحقة الأمر ويتركوهم يديرون. الأمر لا يستقيم إذا ظلوا مسيطرين حتى اللحظة الأخيرة»، واعتبر أن قيادات المعارضة فشلت في قيادة التظاهرات الاخيرة التي بدأت شعبية ولكنها تراجعت بعد تولي القيادات السياسية قيادتها. واعلن رفضهم قبول مجموعة غازي صلاح الدين والتيار الاصلاحي في صفوف المعارضة واعتبرهم مطالبين بالنضال بشكل اقوى ضد الحكومة والتعرض للسجن والاعتقال، وكشف عن تمسك حزبه بموقفه الرافض للتوقيع على الدستور الانتقالي الذي اقترحه تحالف المعارضة بالداخل مشترطا تراجعهم عن هذا الموقف بمشاورة الجبهة الثورية عليه.

المعارضة : الشعب السوداني بيده الحقنة القاتلة لنظام الانقاذ

قطع تحالف قوي الاجماع الوطني بان الشعب السوداني هو فقط من يملك كتابة النهاية لنظام الانقاذ وقال الناطق الرسمي باسم التحالف كمال عمر في تصريحات ل«الميدان» ان : «شعبنا يملك الحقنة القاتلة لنظام الانقاذ» الذي شبهه بالجرثومة التي دخلت في جسد الشعب السوداني . مبديا امتعاضه من تصريحات مسؤولي الاقتصاد الحكوميين، واصفا اياها بانها مستفزة للشعب السوداني ،وتؤكد انهم لا يعرفون مبادئ علم الاقتصاد وانها تفتقر لادني درجات المعرفة بابسط وسائل حل ازمة الاقتصاد ،ساخرا من تصريحات وزير المالية حول علاج أزمة الاقتصاد في الصحف امس ،قائلا: «وزير المالية لا يعدو عن كونه موظف ينفذ سياسة النظام ويديج الخطط ويطبخ الطبخات من أجل تسيير آلة الحرب التي أشعلها النظام في دارفور والنيل الازرق وجنوب كردفان وان المصيبة الأعظم انه يفتكر أن كل الحل بيده متسائلا عن كيف يحل من دمر « ،مؤكدا أن المعارضة والشعب السوداني يعرفون جيدا كيف يحلون مشاكلهم وإن المؤتمر الوطني فشل في كل النواحي وما عليه الا الرحيل.